دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	سؤال الأمن القومي بالمغرب : بين المعطي التاريخي والبعد الجيوسياسي
المصدر:	مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
الناشر:	مؤسسة خالد الحسن - مركز الدراسات والأبحاث
المؤلف الرئيسي:	امشاوى، منعيم
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الصفحات:	65 - 81
رقم MD:	622486
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch, IslamicInfo
مواضيع:	الأمن القومي، المغرب، تاريخ الأمن، البعد الجيوسياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/622486

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

سؤال الأمن القومي بالمغرب: بين المعطى التاريخي والبعد الجيوسياسي

منعم امشاوي

Mounaim.amchaoui@gmail.com

(طالب باحث. جامعة محمد الخامس السويسي –كلية سلا)

المقدمة

تسعى الدول إلى تعبئة مواردها لحماية وجودها واستمرارها، والحفاظ على استقرارها وامنها بمختلف مستوياته، حتى عدت الوظيفة التقليدية للدولة هي الحفاظ على أمنها واستمرار وجودها. وقد عرف مفهوم الأمن بشكل عام تطورات هامة وهو يعتبر أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية منذ ظهور حقل العلاقات الدولية كحقل معرفي مستقل بعد الحرب العالمية الثاني [1].

إن دراسة مفهوم الأمن القومي ليس بالأمر اليسير، بل يحتاج إلى الكثير من التوضيح والتأصيل النظري والمفاهيمي، للتمييز بينه وبين مجموعة من المفاهيم المتشابهة والمتداخلة معه، للانتهاء إلى تحديد معنى إجرائي للمفهوم سيكون هو المقصود من ((الأمن القومي))، خلال هذه الدراسة.

إذا كانت دراسة مفهوم الأمن القومي بشكل عام تتسم بالصعوبة، فإن ربطه بعنصر أخر وهو كيان دولتي معين سيزيد بعض الغموض، ما يفرض تقديم توضيحات أخرى للمفهوم، ولذا فإن (الأمن القومي المغربي)، يحتاج إلى بعض التحديد، وتوضيح مفهوم القومي المغربي يستوجب بشكل أو باخر تسليط بعض الضوء على مفهوم الأمن القومي العربي باعتبار الارتباطات المتعددة بين المفهومين.

لقد تزايدت المخاطر والمهددات إلى تستهدف امن واستقرار البلدان، ولم تعد دولة ما في مأمن من هذه المخاطر، غير أن أسلوب مجابهة هذه التهديدات والتعامل معها وترتيب أولوياتها، يختلف من دولة إلى أخرى، اعتبارا لمجموعة من العوامل والمحددات. إذ تحكم الدولة المغربية اليوم في اطار سعيها لحماية أمنها القومي مجموعة من الاعتبارات، من أبرزها موقعها الجيوسياسى، وجوارها الأوروبي، وكذا الانتماء التاريخي للأمة الإسلامية، وعلاقاتها الإفريقية وغيره من الاعتبارات التي تفرض نفسها في بناء واختيار استراتيجية الأمن القومي.

مشكلة الدراسة:

انطلاقا مما سبق فإن اهتمام الدراسة سيكون منصبا على معالجة سؤال الأمن القومي بالمغرب متسائلين: ماهي المعطيات التاريخية التي ينبغي استحضارها بصدد بناء استراتيجيات الأمن القومي المغربي؟ وكيف ينبغي أن يتعامل صانع القرار المغربي مع الأبعاد الجيوسياسية؟

([1]) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته، (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية لعلوم السياسة، العدد 19 صيف 2008.

ويمكن تفكيك هذا السؤال المركزي إلى مجموعة من الإشكالات الفرعية من قبيل:

ماذا نقصد بالأمن القومي المغربي؟

إلى أي حد يعتبر استحضار الحدود التاريخية للمغرب امر يساعد على البناء الأمثل لاستراتيجيات امنه القومي؟

وكيف سيساعد أحياء الروابط الثقافية التاريخية في الإمساك بمحددات الاستقرار في المنطقة؟

إلى أي حد يمكن استغلال العنصر الروحي لتوسيع النفوذ في العمق الأفريقي؟

وعلى الصعيد الجيوسياسي، يمكن التساؤل حول مميزات الموقع الجيوسياسي للمغرب ؟

وماهي استراتيجيات التفاعل مع دوائر التأثير القريبة بريا وبحريا؟ أي مغاربيا ومتوسطيا وعربيا وأفريقيا؟

فرضية الدراسة: انطلاقا من الإشكالات السابقة فإننا نصيغ مجموعة من الفرضيات، من قبيل أن استراتيجية الأمن القومي المغربية ينبغي أن تبني على المرتكز التاريخي كبنية فكرية (العمق التاريخي)، وأن البعد الجيوسياسي ينبغي أن يخضع لترتيب دقيق للأولويات في ساحات التأثير القريبة.

1. مدخل مفاهيمي

عملية الدراسة والبحث والتحليل في المجالات والحقول المعرفية التي لازالت تشهد نمو واكتمال لإطارها النظري وتوسعا لعدستها المفاهيمية، أمر يثير الكثير من الارتباك، ما يستدعى معه توضيح مجموعة من المفاهيم المستعملة في هذا الحقل، وأحيانا يكون من الضروري التمييز بينها وبين غيرها من المفاهيم المشابهة، كما قد يستدعى الأمر اختيار تعاريف ومعاني معينة للوصول إلى تحديد مفهوم إجرائي يعتمد عليه في موضوع الدراسة.

إن الحقول المعرفية التي أصبحت تتناول قضايا الأمن القومي هي أساسا حقلي الدراسات الأمنية و الدراسات الاستراتيجية اللذان يعتبران من الحقول المعرفية الحديثة التي لا تزال في طور التشكل والبناء، ورغم أن أصل القضايا التي تعالجها هذه الحقول أغلبها كان حاضر بشكل من الأشكال منذ القدم، كما هو الشأن بالنسبة لقضايا الأمن القومي، الذي كان أحد عناصر المنطق والإدراك القيادي من القدم مع مصر الفرعونية، غير أنه من المبالغة الاعتقاد بأن مفهوم الأمن القومي بمعناه الحديث كان حاضر في الحضارات القديمة [2]، ما يجعلنا نقف أمام مفهوم يحوي من الغموض أكثر مما يحويه من الوضوح، الأمر الذي يفرض تفكيكه وتحديده.

إذا كان مفهوم الأمن القومي، وقبله مفهوم الأمن يثير الكثير من الغموض، فإن الحديث عن أمن قومي مغربي سيزيد الأمر غموضا وارتباكا، خاصة في ظل وجود أطروحات على قدر هام من الأهمية تقول بالأمن القومي العربي شامل يشكل المغرب قطر من أقطاره، وترفض الحديث عن أمن قومي لكل قطر على حدة، أمام كل هذا الغموض سيكون من المفيد الإجابة على هذه الأسئلة: ما الأمن؟ وما الأمن القومي؟ وماذا نقصد بالأمن القومي العربي؟ ولماذا الأمن القومي المغربي؟

([2])حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: دار الموقف العربي للصحافة والنشر، الطبعة الأولى ص 11.

1. **مفهوم الأمن**: يظل مفهوم الأمن من بين المفاهيم العصية عن الإمساك والتعريف، ويكاد يغيب أي اتفاق عن تعريف معين لمفهوم الأمن بين الفقهاء والدارسين لهذا المفهوم، غير أنه من الضروري في إطار محاولة تعريفه الإحاطة بثلاث أمور على الأقل، وهي السياق السياسي للمفهوم والأبعاد المختلفة له، ثم الغموض والاختلاف الذي يكتنفه [3].

اعتبر مفهوم الأمن من الناحية اللغوية في مختلف القواميس العربية والأجنبية، على أنه في الغالب مرادفا للطمأنينة ومناقضا للخوف، في حين ارتبط هذا المفهوم في الدراسات السياسية الدولية بمفهوم الدولة باعتبارها عنصر رئيسي في النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، وفي هذا الإطار تندرج مجموعة من الأطروحات النظرية لكبار الفلاسفة من قبيل توماس هوبز.

ويتسم مفهوم الأمن بالتغير والديناميكية حسب الظروف والتطورات، إضافة إلى اتسامه بالنسبية الناتجة عن سعى الدول المستمر في زيادة قدراتها، الأمر الذي يزيد شعورها بانعدام الأمن، وبالتالي الرغبة في تحقيق التفوق دائما نظرا لانعدام الثقة في العلاقات الدولية "المعضلة الأمنية"Security dilemma ، من جهة أخرى يمتاز مفهوم الأمن بكونه مفهوما مركبا يضم عدة معاني.

رغم صعوبة الإمساك إذا المفهوم وتعريفه تعريفا موحدا ودقيقا، غير أنه في الغالب يتم التمييز بين مفهومين للأمن، أحدهما ضيق وأخر واسع. يقصد بالأول تلك الإجراءات التي تهم تأمين الأفراد داخل الدولة من الأخطار المحتملة، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية للأفراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع قوانين تكفل ذلك، وفي ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذها [4]. أما المفهوم الواسع للأمن فهو مفهوم يشمل كل ما يحقق: "**تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع** [5]"، كما ظهرت مفاهيم جديدة للأمن كمفهوم الآمن الخشن المرتبط بالطابع العسكري، والأمن الناعم الذي يعني أساسا التحديات التي لا تأخذ طابعا عسكريا.

2. **مفهوم الأمن القومي**: ظهر مصطلح الأمن القومي (National security) كنتيجة لقيام الدولة القومية في القرن السادس عشر الميلادي وتلته مصطلحات أخرى مثل المصلحة القومية والإرادة الوطنية، ويتفق العديد من الباحثين على حداثة النسبية للدراسات المتعلقة بهذا المفهوم، كمفهوم علمي وكمستوى للتحليل والتي بدأت تطفو في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، رغم كون جوهره قديم قدم الدولة نفسها، وتم تناوله بمسميات مختلفة (الدفاع والمصلحة أو السيادة..).

ارتبط مفهوم "الأمن القومي" في بداية تعريفه بالبعد العسكري، حيث اعتبر (walter lippmann) أن الدولة امنه إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي فيه بقيمها لتجنب الحرب، وقال "إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة

([3]) Barry buzan, "is international security possible?", paper presented at: New thinking about strategy and international security (conference), edited by ken booth (london: harper Collins academic, 1991), p 31.

أورده سليمان عبد الله البحري، مرجع سابق، ص 10

([4])سليمان عبد الله البحري، مرجع سابق، ص 11. للمزيد راجع: زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2004.

([5])سليمان عبد الله البحري، مرجع سابق، ص 11.

لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"، لكن المفهوم تطور ليشمل أبعادا أخرى غير عسكرية، كالأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في عصر طبعته سمات العولمة التي باتت تستهدف أسس النظام السياسي للدولة القومية (الوطنية).

وقد زاد ظهور الاتجاهات والمدارس الجديدة التي حاولت التعريف بمفهوم الأمن القومي، من اختلاف التعريفات المقدمة باختلاف القيم التي يتم التركيز عليها. وقد ظهر اتجاهان بهذا الصدد، يعرف الأول الأمن القومي بوصفه قيمة استراتيجية مجردة، مرتبطة بقضايا السيادة والاستقلال، ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية. وتنصرف دراسات الأمن بناء على ذلك إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها، في حين يعرف الاتجاه الثاني المتمثل أساسا في رواد المدرسة الواقعية، التي تركز على دور الدولة كفاعل أساس في المجال الأمني، وأولوية الأمن القومي على ما سواه من مستويات الأمن الأخرى. هذا الاتجاه الذي ظل مسيطرا على تفسيرات والدراسات الأمنية طلية عقود. وقد عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المفهوم مبينة أن: "الأمن من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول، انه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري [عليها] أو ممارسة ضغط سياسي أو إكراه اقتصادي بحيث كتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها" [6].

رغم تنوع التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن القومي، إلا أنه في الغالب ما تتضمن عناصره الأساسية، و التي يمكن إجمالها في ارتباط هذا المفهوم بوجود الدولة أو الأمة، و التي تتميز بوجود حدود واضحة و معترف بها. على أن الدولة تستند على حقها في البقاء لحماية امنها القومي. من كافة الجوانب العسكرية منها و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها. أما الأمة فتستند على حقها في حماية تراثها و شخصيتها القومية [7]، ويظل أن للمفهوم نسبيته إذ لا وجود لأمن قومي مطلق و ذلك لغياب أي دولة تشعر بالأمن المطلق والدائم.

3. **الأمن القومي العربي**: يعد الأمن القومي المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم ونوع القوة التي تملكها. وتوفير الأمن على نسبيته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تحدد وفقا لاعتبارات الأمن القومي.

تأسيسا على هذه الأهمية التي يكتسيها (الأمن القومي) فإن الدول العربية أولت اهتمامها له، واكتسبت المسالة بعدا استراتيجيا في سياساتها [8]، خاصة اذا عدنا إلى بعض الوثائق الرسمية مثل معاهدة "الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي "المبرمة في حزيران /يونيو عام 1950 في الإسكندرية. وميثاق التضامن العربي الذي تم التوصل إليه في أيلول /سبتمبر عام 1965في الدار البيضاء. لكن اصبح هذا المفهوم كثير التداول ودون فهم أو إدراك لمدلوله في الكثير من الأحيان.

([6]) تقري أممي نشر عام 1986.

([7]) عبد الحكيم سليمان وادي، الصين والأمن القومي العربي، منشور على الرابط التالي: http://m.ahewar.org

([8]) بيان العساف، انعكاسات الأمن المالي العربي على الأمن القومي العربي، دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2005، صفحة 42.

لقد ارتبط عموما مفهوم الأمن القومي العربي، بالمرحلة التالية لحروب التحرير الوطني والاستقلال السياسي وطرد المستعمرين من المنطقة العربية [9]، ومن بين التعريفات العامة التي قدمت لهذا المفهوم كونه "قدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي ضد الأخطر الخارجية من اجل ضمان بقائها" [10]، كما عرف كذلك على أنه "امتلاك أسباب القوة القومية المؤهلة قيادة وكفاءة، والقادرة على تحقيق الرضا لكافة قطاعات الأمة العربية، وتضمن لهذه الأمة البقاء دون هواجس أو الشعور بالخوف" [11].

رغم هذه المحاولات لتعريف هذا المفهوم فإنه يظل مفهوما متحركا وغامضا ومشتتا، ويرى المفكر العربي حامد ربيع في كتابه (نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط)، أن "أي محاولة لبناء اطار فكري لمفهوم الأمن القومي العربي لم يكتب لها التكامل" [12]، فقد تعددت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات نستطيع أن نحدد ثلاثة اتجاهات متباينة، الأول يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي، والثاني ينظر إلى المفهوم في اطار ما ينبغي أن يكون، في حين ينظر إليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي [13].

4. **الأمن القومي المغربي**: لقد وقفنا على الاتجاهات الثلاث التي تقارب مفهوم الأمن القومي العربي، ورأينا أن هناك من ينظر إلى هذا المفهوم كمرادف (للأمن الوطني) ويتحدث عن امن قومي لدولة معينة، ويعبر عن هذا النهج بشكل واضح العديد من الكتابات المصرية [14]، من جهة، يكتسي هذا الاتجاه الكثير من الأهمية والموضوعية، في غياب مجموعة من الشروط الموضوعية للحديث عن أمن قومي عربي مشترك، وفي ظل واقع عربي يتسم بالتشتت والتشرذم.

من جهة ثانية فإن الحديث عن أمن قومي عربي شامل لكافة الدول العربية، يحمل في طياته الكثير من الطوباوية والقفز على مجموعة من المعطيات والوقائع، كما انه من جانب أخر لا يوجد ما يمنع أن يكون لكل دولة امنها القومي، في الوقت الذي يكون فيه للدول العربية مجتمعة امنها القومي، لأن الأمن القومي لا يتعلق بعدد الدول، بل يتعلق بالمجالات التي يهتم بها [15].

([9]) أحمد فؤاد إبراهيم المغازي، "واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة"، منشورات مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام. على الشابكة: http://www.asbar.com

([10]) الفريق أول محمد فوزي، "واقع الأمن القومي العربي"، مجلة الوحدة (الرباط)، العدد (88)، 1992، ص 7.

([11]) محمد عوض الهزايمة، "العلاقة المتلازمة بين الأمن القومي العربي والتنمية"، بحث مقدم للمؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية حول اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير 12-14/ أيار /2003، الرباط، ص 9.

([12]) حامد ربيع، مرجع سابق، ص 27.

([13]) للمزيد من التفاصيل حول هذه الاتجاهات راجع: خلف محمد الجراد (1999) "الأمن القومي العربي والتحدي العلمي-التقني"، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع، دمشق.

([14]) انظر مثلا: حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة (بيروت: مرآز دراسات الوحدة العربية، 1974 ص 17/16-117/116.

([15]) أمين هويدي (1990) أزمة الخليج أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 27.

يرفض الدكتور حامد رابع أي تجاهل للأمن القومي العربي، واعتماد لمفهوم الأمن القومي القطري للبلدان العربية ويعتبرها دعوة "أذناب الاستعمار" [16]. لكنه بالمقابل يعترف بوجود امن قومي قطري ويعتبره امتداد للأمن القومي العربي وليس بديلا له، ويؤكد أن العلاقة بين الاثنين يفرضها التاريخ ومقتضيات التطور الذي تعيشها المنطقة [17].

أن إبراز أهمية هذا الاتجاه القائل بالأمن القومي لكل دولة عربية على حدة، أمر كفيل بتبرير اختيار مفهوم (الأمن القومي المغربي)، الذي يعني في مجمله وعلى غرار التعريفات التي تتناول الأمن القومي للدول (تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعات المتغيرات الإقليمية والدولية).

المحور الثاني: المغرب التاريخي كمرتكز فكري في بناء الأمن القومي المغربي

تناولت العديد من الكتابات مسالة الأمن القومي المغربي وبناء استراتيجياته، بإطار معرفي محكوم ومتأثر بترسانة معرفية غربية، ركزت على الانفتاح الاقتصادي كهاجس استراتيجي، في حين كزت دراسات وكتابات أخرى محكومة بنفس الترسانة المعرفية على ما بات يسمى الإرهاب الدولي واثره على الاستقرار المغربي، في تماهي واضح مع الطروحات الغربية التي تجعل من بلدان مثل المغرب مختبرات امنيه [18].

إن مواكبة التطورات الخارجية خاصة في الدول الغربية، يجب ألا يعني رهن استراتيجيات البلد بالتصورات الأجنبية، بل يجب أن تنبع تصوراتنا من الداخل، لتتفاعل مع الخارج وليس العكس. أن المعطى الخارجي ينبغي ألا يكون سوى تصورا نقرا به الأفكار والبنى المعرفية دون أن اعتباره من المسلمات، على اعتبار أن هذا الواقع الخارجي طارئ وليس أصيل في الثقافة الدولية، لا أن نسبح داخل هواجسه وتصوراته المشوهة عن المسيرة الحضارية [19].

1. الحدود التاريخية كبديل للحدود الحالية في بناء استراتيجية الأمن القومي

أن الأدراك الجغرافي أمر غاية الأهمية في بناء استراتيجيات الأمن القومي لأي بلد، لكن المكانة الحضارية والتاريخية معطى يجب ألا يقفز عليه ولا تهميشه. فرغم التغيرات التي أحدثتها الحقبة الاستعمارية وما تلاها من ترسيم لحدود وهمية، وفق لاتفاقيات (ايكس ليبان) تخدم مصالح القوى الاستعمارية، نتج عنها تحجيم لأدوار حضارية تاريخية كانت يقوم بها المغرب.

إن المغرب التاريخي (العميق)، الذي كان يحمل رسالة التجسير الحضارية بين الشرق والغرب [20]، كان يمتد على مساحة جغرافية مغايرة للتي يمتد عليها حاليا. فإذا عدنا إلى الفترة التي سبقت المرحلة الاستعمارية، نجد أن الولاء للبلاط العلوي كان يصل حد تلمسان ويشمل موريطانيا، إذ أن المصادر التاريخية تؤكد أن المغرب لم يكن يوما حبيس الحدود الحالية.

الانطلاق من نتائج ايكس ليبان واعتبارها كحقيقة تاريخية وأنطولوجية للعمل السياسي جر وسيجر الويلات، إذ يتجاهل الكثير من العلاقات الاجتماعية المتداخلة بين المكونات فيما وراء (الحدود). أن العامل الاجتماعي الشعبي لا يهتم

([16]) حامد ربيع، مرجع سابق، ص 28.

([17]) حامد ربيع، مرجع سابق، ص 29.

([18])عبد العالي العبدوني، ظل العرش، سؤال الأمن القومي بالمغرب، افريقيا الشرق- المغرب، 2013. ص 15.

([19]) عبد العالي العبدوني، مرجع سابق، ص 17.

([20])عبد العالي العبدوني، مرجع سابق، ص 23.

بالسقف السياسي للحدود، بل ينظر إلى تاريخه المحلي الذي غابت عنه (الحدود) لقرون خلت، كإرث لا يمكن التفريط فيه [21]. أن بناء استراتيجيات الأمن القومي المغربي يجب أن تتجاوز مأزق الحدود الحالية وان تنتبه إلى هذه الامتدادات التاريخية.

لقد ادركت القيادة السياسية المغربية في خضم معركة الاستقلال واستعادة الأقاليم التي تفنن الاستعمار في تقسيمها، أهمية مسألة الحدود في امنها القومي المستقبلي، وحرصت أن يتم تسوية هذا الملف بعيدا عن تدخل المستعمر، رغم العروض التي تقدمت بها فرنسا للمغرب لتسوية حدوده الشرقية والجنوبية، فقد أورد الملك الراحل الحسن الثاني في كتابه التحدي انه:

"عندما كانت الحرب الجزائرية قد أشرفت على النهاية، عرضت علينا فرنسا مرار وتكرارا أن تسوي معنا قضية حدودنا الشرقية والجنوبية، ولكننا رفضنا، وأذيع بلاغ مشترك وقعته الحكومة المؤقتة الجزائرية كما وقعناه نحن يدقق على ما يأتي "أن قضايا تحديد الحدود الترابية بين المغرب والجزائر تعنيهما وحدهما، ولا يمكن تسويتها إلا بين الدولتين، بعيدا عن كل ادعاء أو تدخل اجنبي " [22].

أن ادراك القيادة السياسية آنذاك لخطورة التدخل الأجنبي في مسألة تحديد الحدود، كان نابعا من الأدراك التام أن الاستعمار عمل على تشويه معالم المنطقة التاريخية والطبيعية والاجتماعية، حينما لجأ إلى تقسيمات "كولونيالية"، تعتمد على الضبط والإخضاع العسكري بالأساس، الحقة بموجبه أراضي مغربية بالمناطق الإدارية الجزائرية، وقد انطلق ذلك من الرغبة الوطنية في تجاوز هذا الوضع الناجم على الاستعمار، والعودة إلى الروح التي كانت تحكم مسالة الحدود قبل مأساة الاستعمار، وهو ما عبرت عنه المبادرة المغربية التي اقترحت على الجزائر "إقامة اتحاد مغربي جزائري يتولى الدفاع عن منطقته الصحراوية أو تكليف لجنة مغربية جزائرية لتسوية مشاكل الحدود في روح من الأخوة المغربية" [23].

أن العمق الاستراتيجي للمغرب هو وجوده التاريخي العميق، وسيكون من الخطأ الجسيم ربط التصورات الاستراتيجية بالحدود الجغرافية الحالية، وينبغي التركيز على هكذا عمق لبناء الاستراتيجيات المثلى للأمن قومي المغربي، لأن المخاطر التي تستهدف وتهدد البلاد لا تتحرك بالضرورة وفق مفهوم الدولة الأمة، بل ثقل التاريخ يكون حاضرا بقوة [24].

2. الروابط الثقافية التاريخية، العابرة للحدود.

أن الاعتماد على المعطى التاريخي (العمق التاريخي)، لا يقتصر على مسألة الحدود التاريخية التي كانت تحد نفوذ الولاء للسلطان المغربي في ما قبل الاستعمار، بل يجب أن يتجاوزه إلى مسألة أكثر اتساعا وهي المناطق التي كانت مناطق نفوذ المغرب، لا من الجانب السياسي الضيق بالضرورة، بل من جوانب اجتماعية أخرى، أهمها العنصر الروحي الديني، والعنصر اللغوي والثقافي، هذه العناصر وأخرى شكلت تاريخيا روابط قوية مع العمق الاستراتيجي للمغرب.

([21])عبد العالي العبدوني، مرجع سابق، ص 22.

([22]) الحسن الثاني، ملك المغرب، التحدي، الطبعة الثانية 1983، المطبعة الملكية، ص 139.

([23]) الحسن الثاني، المرجع نفسه، ص 139.

([24]) عبد العالي العبدوني، مرجع سابق، ص 23.

أ) اللغة والثقافة الأمازيغية، كعنصر تماسك.

إن المكونات الثقافية المغربية لها امتدادات جغرافية عابرة للحدود، وتلعب أواصر الدم واللغة والدين دورا تلحيميا لا يخفى، وفي هذا الصدد ينبغي الاشتغال على تعزيز الأخوة الأمازيغية باعتبارها أسلوب تعبير سيأسى في دول شمال أفريقيا [25]. هذا الارتباط الثقافي المتمثل في اللغة الأمازيغية التي تشترك في تداولها مجموعة من بلدان الشمال الأفريقي، التي شكلت تاريخيا العمق الاستراتيجي للمغرب، من شأن الاعتماد عليه وتوظيفه أن يساعد على تدبر الأزمات بحس استباقي.

إن تعزيز وإحياء هذا الرابط الثقافي امر غاية في الأهمية، باعتباره عنصر وحدوي وليس عنصر تمزيق كما ظل يعتبر طيلة الفترة الماضية. كما ينبغي استغلال إعادة الاعتبار والاعتراف الرسمي الذي عرفته الأمازيغية في المغرب، كعنصر إيجابي يحقق التقارب مع الحركات والمكونات الأمازيغية في البلدان المجاورة التي لا تزال تعاني الإقصاء. التقارب مع هذه المكونات التي تؤثر بشكل قوي في بلدانها وتخوض معارك مطلبية من أجل الاعتراف بالأمازيغية، سيمنحها الإحساس بالاستناد ودعم دولة بحجم المغرب. كما يمنح للمغرب فرصة الإمساك بنقط ضعف هذه البلدان، والتحكم في احد عناصر الاستقرار في المنطقة.

ب) العنصر الديني: الزوايا والعمق الإفريقي

بالإضافة إلى العنصر الأمازيغي، يحضر معطى أخر ذو أهمية قصوى وهو العنصر الديني، المتمثل في ثقل إمارة المؤمنين، وروابط الزوايا، وقد سجل إعادة توظيف مكثف في الأونة الأخيرة لهذا العنصر، وعاد المحدد الديني إلى تدعيم علاقة المغرب بكثير من الدول الإفريقية، في عهد الملك محمد السادس. فمد أعاد الأخير صياغة علاقة الرباط بالتيجانيين الذين ينتشرون في مختلف البلدان الإفريقية، على امتداد منطقة الساحل والصحراء، ودفع في اتجاه بناء علاقة جديدة تقوم على تمكين اتباع الزاوية التيجانية من أدوار دبلوماسية تساهم في تقوية الروابط بين المغرب وبلدان إفريقية [26].

المحدد الديني له مجموعة مصادر تاريخية وثقافية جد هامه، لاسيما وان المغرب ملتزم دستوريا بطابعه الإسلامي، ومنذ دخول الإسلام للمغرب استطاع أن يجعله ركيزة ظواهره الثقافية وحياته السياسية الداخلية والخارجية، فقد وفر انتشار الدين الإسلامي وقيمه الروحية في المغرب فرصة سانحة لتحقيق الانصهار الحضاري بين كل من المغرب والدول الإفريقية، مما هيأ الأجواء المناسبة لتمركز العديد من الزوايا والطرق الصوفية في أرجاء إفريقيا، ساهمت بنصيب هام في تحديد ودعم الروابط الدينية بين سكان المغرب والشعوب الإفريقية، وللإسلام تاريخ طويل في إفريقيا يمتد إلى أزيد من عشرة قرون، إذ ساهم في خلق فضاء ديني وثقافي مكن على مر الزمن من تكريس الاستمرارية بين شمال إفريقيا وباقي مناطق القارة، مما حدى بالبعض إلى القول بأن الجزء الشمالي لإفريقيا يعتبر بمثابة المرجعية الدينية للجزء الجنوبي للقارة السمراء، الآمر الذي سهل واثر بشكل كبير في غلبة سمات الثقافة المغربية التي انتشر فيها المذهب المالكي، وساد مجتمعاتها التسامح الذي يجمع بين الإسلام وبعض المعتقدات التاريخية [27].

([25]) عبد العالي العبدوني، مرجع سابق، ص 27.

([26]) إحسان الحافظي، "المغرب وإفريقيا.. روابط الدين والسياسية والأمن"، جريدة الصباح الأثنين 25 مارس 2013.

([27])عادل مساوي: علاقة المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس- أكدال-؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، السنة الجامعية 2003/2002. (ص: 78). أورده عبد الإلاه الشباكي، دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية- الطريقة التيجانية نموذجا- الحوار المتمدن- العدد: 1977-15/7/2007. على الشباكة: http://www.ahewar.org

إن الطرق الصوفية والطريقة التيجانية تحديدا، تتوفر على مجموعة من انصار في بعض الدول الإفريقية ويشكلون رقما صعبا في المعادلة السياسية في هذه البلدان، وبذلك، فإن الرهان على هذه الجماعات التي تلعب دورا انتخابيا، يشكل إحدى الأوراق المربحة في العلاقات المغربية الأفريقية، بالنظر إلى الدور الدبلوماسي الذي تقوم به الزاوية التيجانية في تكييف علاقة إفريقيا بالمنطقة المغاربية، خاصة مع المغرب وبدرجة ثانية الجزائر، إذ يمكن القول أن هذه الزاوية تلعب دورا هاما ومحددا لا يستهان به في توجيه هذه العلاقات الإقليمية [28].

ج) العودة إلى المحيط العربي

رغم كون المغرب عرف نوع من الاستقلال تاريخيا عن المشرق العربي، خاصة في الفترة التي خضع فيه هذا المشرق لنفوذ العثمانيين، إلا أن الروابط التي تجمع المغرب بهذا المجال متعددة يحضر فيها الدين بشكل قوي، ومحضر فيه العروبة كأرضية للوحدة، ولق سعى المغرب غداة موجة الاستقلالات التي شهدتها الدول العربية، وبروز الصراع العربي الإسرائيلي، إلى تعزيز مكانته في هذا العمق الاستراتيجي، والقيام بأدوار ريادية في هذا المجال.

لقد خطى المغرب خطوات هامة في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، وقدم العديد من المبادرات والمواقف، خاصة مقررات القمة العربية التي انعقدت بالرباط سنة 1974 ، بخصوص تدارس أوضاع القضية الفلسطينية، التي خلط الأوراق باعترافها بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني [29]، لكن المغرب سيضطر بسبب ضغوط خارجية إلى تليين لهجته وسيعمل على تشجيع الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما عبر عنه الراحل عبد الرحيم بو عبيد في أعقاب زيارة "شيمون بيريز" للمغرب، في رد على سؤال حول وجود لوبي داخلي يسعى إلى أبعاد المغرب عن محيطه العربي، عبر عنه بالقول أن "...اللوبي الحقيقي جاءنا من الخارج.." [30].

إن تراجع المغرب عن الاهتمام بالمجال العربي، له ما يبرره في الواقع، من أزمة النظام الإقليمي العربي [31]، الذي اضحى يعيش على الصراعات العربية – العربية، التي ولدتها التجزئة والقطرية [32]. وتتعقب بعض الدراسات الخلافات في النظام العربي إلى المصالح الجيوبوليتيكية المتعارضة وما ينشأ عنها من منافسات حول الزعامة العربية أو مركز الصدارة في النظام العربي. وهناك دراسات أخرى تذهب إلى تفسير هذه الخلافات بالإحالة إلى التناقضات الإيديولوجية بين النظم العربية الحاكمة. ويؤكد اتجاه ثالث على أن المصدر البعيد المدى للخلافات بين النظم العربية هو عمالة بعض هذه النظم أو كلها

([28]) إحسان الحافظي، مرجع سابق.

([29]) منتصر حماده، "عرض لكتاب المغرب والعالم العربي، لعبد اللطيف الفيلالي"، على الشابكة: http://www.aljazeera.net

([30]) سعيد صديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجده، سنه 2002، ص 318.

([31]) تعبير "نظام إقليمي عربي" قد أطلق واستخدمن جماعة المفكرين والمثقفين العرب هو قبول واقع استمرار الدول الوطنية أو القطرية مع استمرار التمسك بروابط خاصة بين العرب في كل مكان واستهداف الوحدة في الأمد الطويل جدا. أي أن الهدف الأيديولوجي من المصطلح هو الاعتراف بالقطرية كأمر واقع وبيان إمكانية المشاركة في إنجاز مهام كثيرة تشبع مصالح وعواطف مشتركة في نفس الوقت. راجع جميل مطرود. على الدين هلال. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. طبعة ثانية 1980.

([32]) منير شفيق، التجزئة والدولة القطرية– قراءة استطلاعية، دار الشروق القاهرة، الطبعة الأولي 2001، ص 32.

للإمبريالية الغربية أو المركز الإمبريالية عموما لأنها تنطلق من المصالح الأساسية للأنظمة الحاكمة حيث أن هذه النظم تعطى أولوية كبيرة لأمنها الخاص على حساب الأمن. الوطني والأمن القومي [33].

رغم المبررات التي سيقت حول تراجع الاهتمام المغربي بالمحيط العربي، فإن التحولات التي تعيشها المنطقة، وصعود قوى اقتصادية خاصة في منطقة الخليج، وكذا التحولات السياسية التي حملتها موجة الانتفاضات العربية (الربيع العربي) وتشكل خريطة جديدة للأنظمة الحاكمة [34]، كلها معطيات يجب استغلالها وادركها، للعودة بكل ثقل إلى هذا المحيط، خاصة مع تراجع قوى عربية تقليدية، والتركيز على هذا المحيط والتواجد فيه من شانه أن يقي المغرب عبر حس استباقي يتعامل مع المخاطر التي تعيشها مجموعة من الأقطار العربية في مهدها، خاصة أن اغلب الأحداث التي يشهدها هذا المحيط يكون لها تأثيرات على الداخل المغربي.

من المهم سرد الأبعاد التي تمثل العمق التاريخي، الذي ينبغي أن يكون منطلقا فكريا في بناء استراتيجيات الأمن القومي المغربي، خاصة التفكير من منطلق الحدود التاريخية للمغرب، واستحضار الأبعاد الثقافية العابرة للحدود للامساك والتحكم بالمجال الحيوي، وامتلاك عناصر الاستقرار فيه. أن سرد هذه المعطيات ذات الصبغة التاريخية، من شأنه أن يوضح أهمية الخروج من منطق التفكير الغربي، الذي يعتبر المغرب مجرد ورقة في استراتيجياتها دون الاهتمام بعوامل الاستقرار للبلد، أن المنطلق الذي ينبغي التفكير من خلاله هو التنسيق مع القوى الغربية في ما يحقق مصالح واستقرار الأمن القومي المغربي، دون التماهي الأعمى مع خطط غربية قد يكون مستهدف من خلالها في العمق وعلى المدى البعيد.

المحور الثالث: البعد الجيوسياسى والتجاذب الدولي المعاصر

تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية باعتبارها أكثر المقومات تباثا، وذلك على حد تعبير الزعيم الألماني " بسمارك" الذي أكد أن الجغرافيا هي العامل الدائم في السياسة، مشيرا إلى أنه إذا كان التاريخ مكون من عدة عناصر منها ما يتغير في نوعه أو حجمه، فإن هناك شيء أساسي لا يتغير وهو الموقع الجغرافي، ويعتبر المغرب من الدول القليلة التي شكل موقعها الجيوسياسى، محددا دائما في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية [35].

1) مميزات الموقع الجيوسياسي للمغرب: إن " المغرب يشبه الشجرة التي تمتد جذورها المغذية امتداد عميقا في التراب الأفريقي وتتنفس بفضل أوراقها التي يقويها النسيم الأوربي" [36]، فالموقع الاستراتيجي للمغرب يتميز بكونه منطقة تماس حضاري بين الشرق والغرب، وملتقي بحرين وثلاث قارات، لكن هذا الموقع يمكن اعتباره سلاحا ذو حدين. فقدر ما هو عنصر قوة إذا تم توظيفه واستغلاله بشكل فعال، بقدر ما يتحول إلى عنصر يجذب الأطماع والمخاطر الخارجية، وفي هذا الصدد يقول الملك الراحل بأن:

([33]) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة العدد 158، سنة 1992، ص 28.

([34]) مصطفي علوي، "الثورات العربية وإشكاليات التعاون في مجالات الأمن غير التقليدي"، مجلة السياسة الدولية، عدد 186، أكتوبر 2011.

([35]) سعيد صديقي، مرجع سابق، ص 260.

([36]) الحسن الثاني، التحدي، المرجع السابق، ص 295.

"...الموقع الجغرافي لبلدنا هو الذي يفسر لنا بادئ ذي بدء الأطماع الكثيرة التي حاقت بنا، فنحن في مفترق طرق بحريا وقاريا، وعلى ملتقى الشعوب والحضارات، وهذا ما يوضح الأسباب التي حدت بكثير من القوى الأجنبية في القرن التاسع عشر إلى اعتبار بلدنا بمثابة مد استراتيجي وتكتيكي له أهمية أولى في الميادين السياسية والاقتصادية والحربية " [37].

تبرز الأهمية الاستراتيجية للموقع الجيوسياسي للمغرب من خلال مراقبته لجانب من مضيق جبل طارق، الذي يصل مياه البحر الأبيض المتوسط بمياه المحيط الأطلسي، بما يعنيه هذا من ثقل خاصة إذا علمنا المكانة التي تتمتع بها الدول المشرفة والمراقبة لقنوات الاتصال المائية والمضايق، باعتبار هذه المراقبة عنصر قوة قليلة لا تتوفر عليه إلا دول محددة كمصر وتركيا.

هذا الموقع الجيوسياسي، فرض على المغرب نهج سياسة الانفتاح على كثير من الفضاءات، على رأسها الفضاء الأوروبي [38]. ولقد ساهم الجوار الجغرافي وإفرازات المرحلة الاستعمارية، وإغراءات السوق الأوربية، في جعل المغرب لمحث عن الارتباط بشكل عضوي مع الجار الأوربي، ووصل الأمر إلى حد تقديم طلب سمي للانضمام إلى المجموعة الأوربية سنة 1985، لقد فرض هذا الموقع على المغرب أن يكون محاور أوروبا لما يزيد عن أربعة عشر قرنا بمختلف الأساليب.

إذا كان النسيم الأوروبي حسب تعبير الراحل الحسن الثاني، قد فرض هذا الحوار والانفتاح فإن التراب الأفريقي الذي تمتد فيه جذور المغرب، يفرض بدوره نوعا من الانفتاح، إذ شكل المغرب تاريخيا الرابط بين الإسلام وأفريقيا، ولعب دورا أساسا في انتشار الإسلام في مختلف البلدان الافريقيا، ما جعل المغرب يشعر باستمرارية هذا الدور الذي لا يمكن تخيل القيام به إلا في اطار الانفتاح والتعاون.

انطلاق من هذا الموقع الجيوسياسى المتميز الذي يتوفر للمغرب، فإن دوائر ساحات التأثير والاهتمام الإقليمي والدولي ستكون محكومة بهذا الموقع، وعليه ستكون اهم الساحات الاستراتيجية هي الساحة المتوسطية باعتبارها ساحة تفاعل مع الجار الأوربي، والساحة الثانية هي الساحة المغاربية، باعتبارها ساحة جوار بري قريب، وباعتبار الروابط المتعددة المشتركة.

2) المنطقة البرية القريبة - التعاون المغاربي كضرورة استراتيجية

اعتبرت هذه المنطقة البرية القريبة من الناحية التاريخية منطقة نفوذ للمغرب [39]، ودون العودة للخوض في ما سبق تناوله حول الحدود التاريخية التي شوهها الاستعمار عبر إخضاع المنطق لأنماط مختلفة من الاستعمار خضعت بموجبه مناطق لنفوذ الاستعمار المباشر، وخضعت أخرى لنظام الحماية. وانسجاما مع المعطيات الواقعية، والتغيرات التي خلفتها الاستعمارية كأمر واقع وجب التعامل معها، ومواجهة المعوقات التي تحول دون عودة المغرب إلى مجاله الحيوي، وان بصيغ مختلفة.

لقد وعى المغرب غداة الاستقلال أنه بات من الضروري خلق نوع من التكتل مع محيطه البري القريب، في مواجهة الجوار الشمالي (الأوربي) الذي بدء مسلسل التوحد والتكتل منذ ولادة السوق الأوروبية المشتركة. رغم أنه الاستعمار في خضم معارك الاستقلال والتحرر، عمل قادة الحركات الوطنية على تنسيق جهودهم لمحاربة الوجود الاستعماري، خاصة مبادرة جيش

([37])الحسن الثاني، التحدي، المرجع السابق، ص12.

([38])سعيد صديقي، مرجع سابق، ص 265.

([39]) احمد بوسته، مداخلة خلال حلقة الرباط النقاشية الدولية، انظر: سعيد خالد الحسن، التحرر العربي والنظام الدولي (في ضوء أعمال حلقة الرباط النقاشية الدولية حول التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003) ص، 153.

تحرير المغرب العربي. إلا أن الرغبة في تحقيق توازن مع الضفة الأخرى كانت حاضرة، خاصة تزامن تاريخ مؤتمر طنجة 1958، مع اتفاقية روما 1957.

عمل المغرب إلى جانب الدول المجاورة التي خرجت من تحت وطأة الاستعمار، على تحقيق تكتل في المنطقة، رغم كثرة المشاكل العالقة التي خلفتها الحقبة الاستعمارية، وعمل المغرب على عقد معاهدة الاتحاد العربي الأفريقي مع الجماهيرية الليبية في وجدة سنة1974، ثم معاهدة اشمل وهى معاهدة مراكش 1979، والي تأسس على اثرها اتحاد المغرب العربي. ورغم أن الظروف الخارجية تدخلت لإفشال المبادرة الأولى [40]، وتدخلت الظروف الداخلية المتمثلة أساسا في قضية الصحراء واختلاف وجهات نظر بين المغرب والجزائر لتعطل المبادرة الثانية المتعلقة باتحاد المغرب العربي.

استمر الوضع المذكور المتسم بالتعطل وغياب أي تعاون مثمر يحقق مصالح المغرب مع محيطه الترابي القريب، وتعمقت هوة الاختلاف مع الجارة الجزائر، وظهر نوع من التنافس المغاربي–لمغاربي [41]، يغذيه الاختلاف الحاصل حول القضية الصحراوية مما أوصل الأمور إلى مأزق جعل البلدان يدخلان في نزاع مسلح أغلقت على اثره الحدود البرية بينهما وتأثرت علاقاتها بشكل سلبي.

دون الإطالة في سرد تفاصيل أزمة قضية الصحراء، وأزمة العلاقات المغربية الجزائرية، التي على الرغم من أهميتها. في فهم مستقبل علاقات المغرب مع محيطه البري القريب، فإن ارتباطها بأنظمة سياسية معينة تحكم البلدين، وبوجهات نظر أشخاص معينين (خاصة المؤسسة العسكرية الجزائرية)، يجعل من غير المفيد الغوص في هذه التفاصيل، ويكون من الأفضل البحث عن سبل تجاوز المأزق الحالي.

إن تجاوز الأزمة المغربية – الجزائرية [42] وحل قضية الصحراء، لا يمكن أن يتم سوى في اطار مغاربي أوسع وأشمل، يعيد المنطقة إلى أصلها ما قبل الاستعماري. وهو ما عبر عنه وزير الخارجية المغربي السابق امحمد بوستة بالقول "إن معالجة مسالة الحدود الشرقية مع الجزائر، والمناطق المغربية الشاسعة، المثبتة قانونيا وتاريخيا، والتي اقتطعت من المغرب: تيندوف، توات، الساورة، وغيره .. لا يمكن أن تتم معالجتها إلا بإقامة المغرب العربي.. إننا لن نتنازل عن حقنا التاريخي إلا مقابل هدف أسمى، ولصالح كيان أرحب، هو المغرب العربي.." [43]، بل أنه ينبغي التفكير بشكل أكثر عمقا ويتجاوز تجربة الاتحاد المغرب العربي الحالية التي بينت قصورها نظرا لوجود مجموعة من المعوقات السياسية والاقتصادية وغيرها [44]، إلى نطاق تكامل أوسع في اطار اتحاد الشمال الإفريقي الممتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر. ولا شك في أن منطقة مثل هذه بطاقاتها البشرية والمادية، وبموقعها الاستراتيجي المتميز، سيكون لها مكانة وتكون لها كلمتها في جميع القضايا العربية وفي قضايا البحر الأبيض المتوسط.

([40]) ساهم الهجوم الأمريكي على ليبيا سنة 1986، واستقبال المغرب " لشيمون بيريز"، في تقويض هذا الاتحاد، إذا اتهم البيان الختامي للقمة التي عقدت بين ليبيا وسوريا في غشت 1986، المغرب بالخيانة، وهو ما جعل المغرب بوجه رسالة إلي ليبيا مفادها انسحاب المغرب من الاتحاد العربي الأفريقي.

([41]) كريم مصلوح، في المتوسط، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت الطبعة الأولي 2013، ص 313.

([42]) تجدر الإشارة إلى أنه لا تزال مسألة المناطق الحدودية الشرقية بين المغرب والجزائر عالقة.

([43]) امحمد بوسته، مداخلة خلال حلقة الرباط النقاشية الدولية، مرجع سابق، ص 157.

([44]) راجع بهذا الصدد: لعجال إعجال محمد لمين، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، مجلة المفكر (الجزائر)، العدد الخامس. مارس 2013.

ولكن إقامة مجموعة مثل هذه، يستوجب التخلي عن الأنانية، وأن نتجنب الصراعات والنزاعات في القضايا الهامشية التي تهدر فيها طاقات هائلة، بدل أن تستعمل في تحقيق امن واستقرار المنطقة وبناء مستقبلها [45].

إن المغرب على المستوى الرسمي عبر مرارا عن تشبثه بالتعاون المغاربي، باعتباره خيارا استراتيجيا [46]، وعبر عن هذا التشبث في ديباجة دستوره، بعبارة أن المملكة ملتزمة ببناء الاتحاد المغاربي [47]. أن هذا التشبث ينم عن ادراك بالتجاذبات الدولية المعاصرة، وبضرورة التكتل في شكل إطارات إقليمية، لمجابهة الاستراتيجيات وخطط القوى العالمية، والقطع مع أسلوب التعامل المنفرد (مع هذه القوى) والمتسم بضعف الموقف مقارنة مع التعامل معها كطرف إقليمي متكامل. كما أن تحقيق هذا التكامل يحقق استقرارا لدول المنطقة ويتيح للمغرب فرصة استرجاع أدواره التاريخية.

3) **المنطقة البحرية القريبة**.. **الفضاء المتوسطي كساحة انفتاح**: يتوفر المغرب على واجهتين بحريتين، واجهة أطلسية، وأخرى متوسطية، وإذا كانت الواجهة الأطلسية تتسم بنوع من الاستقرار نظرا لكونها بعيدة نسبيا عن تأثيرات القوى الإقليمية بحجم كبير، عكس المنطقة البحرية القريبة للمغرب في الواجهة المتوسطية، والى تعرف الكثير من التفاعلات بين مجموعة من القوى الإقليمية، وتتدخل في أحيان كثيرة قوى دولية في هذا المجال البحري القريب للمغرب.

اعتبر المغرب تاريخيا قوة متوسطية، خاصة في أيام النفوذ الأندلسي في شبه جزيرة أيبيريا، وركز تاريخيا على أن يكون له دور محوري في هذا المجال، على مختلف المستويات التجارية والعسكرية والثقافية، لكن مع انتهاء الحرب الباردة دفعت التحولات في الجغرافيا السياسية الكبرى لأوربا إلى إعادة توجيه أفقها الاستراتيجي صوب البحر المتوسط الجنوبي، حيث تتركز الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط من منظور أوربي في قضايا الهجرة وتبعية الطاقة والأمن ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات [48].

ما يهمنا في الفضاء المتوسطي المتكون من مجموعة من البلدان المطلة والمشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، هي الضفة الشمالية الأوروبية، التي شهدت مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية وبروزها كتكتل دولي مؤثر، زيادة عن كون هذه الضفة مصارع ومحاور تاريخي للمغرب، فتاريخ العلاقات المغربية الأوربية حافل بالتنافس والتعاون.

بعد نهاية الحرب الباردة وبروز الاتحاد الأوربي كتكتل وكقوة متوسطية دولية، تكرست منهجية تعامل جديدة في الفضاء المتوسطي أساسها التعاون والتكامل، رغم وجود مشاكل وأزمات عالقة مع هذا الجار المتوسطي، كالوجود الأوربي الاحتلالي في كل من سبتة ومريتش (مليلية). وقد ركز الاتحاد الأوربي على التعاون مع الدول المتوسطية، وكان الهدف الأساسي من الشراكة الأوربية المتوسطية التي تأسست في نوفمبر 1995 (المعروفة بمسلسل برشلونة)، أن تكون ردا أوروبيا على تزايد مخاطر عدم الاستقرار القائم على جناحها الجنوبي [49].

لقد تميز المغرب عن باقي دول الضفة الجنوبية للمتوسط بنوع من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، ما جعله يدخل في علاقات متقدمة مع الاتحاد الأوربي. في اطار ما بات يسمى الوضع المتقدم الذي يعطى المغرب مكانة الأكثر من

([45]) احمد بوسته، مرجع سابق، ص 158.

([46]) "بنكيران: الاتحاد المغاربي خيار استراتيجي للمغرب لا رجعة فيه"، عللا الشابكة: موقع وكالة المغرب العربي للأنباء الأربعاء، 31 أكتوبر 2012 16: 13

([47]) ديباجة الدستور المغربي، 2011.

([48]) طويل نسيمة،" سياسة الجوار الأوربي وأثرها على جنوب المتوسط"، مجلة المفكر- الجزائرية- العدد الثامن. 216.

([49]) طويل نسيمة، مرجع سابق، ص 216.

شريك والأقل من العضو [50]. غير أن ما يهمنا في هذا التعاون الأوروبي المغربي هو التعاون الأمني، الذي برز مع اتفاقية الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب سنة 1996 والتي دخلت حيز التنفيذ في فاتح مارس 2000، حيث حضر موضوع الأمن بشكل جلي. كإحدى الواجهات التي تقوم عليها سياسة التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي. ومن خلال قراءة سريعة لبنودها، نلاحظ أن الاتفاق شمل مواضيع ذات أهمية في مجال التعاون الأمني بين الطرفين ومنها التأكيد على ضمان السلام والأمن والمساهمة في استقرار وازدهار المنطقة المتوسطية، ولتشجيع التفاهم والتسامح ومحاربة المخدرات [51].

وبمقتضى هذه الاتفاقية الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوربي، تعهد الجانبان بالمساهمة في تحقيق السلم والاستقرار بالمنطقة المتوسطية، مع العمل على تقارب الرؤى العامة حول مجمل التطورات التي تهم المنطقة بصفة خاصة، والتزام المغرب باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية [52]. ومكافحة الإجرام وزراعة وتجارة المخدرات، والحد من الهجرة السرية، ومحاربة الإرهاب [53].

لقد تموقع المغرب بموجب هذه الاتفاقيات كحارس للحدود الأوربية، يمنع ما تعتبره أوربا خطرا على أمنها مقابل بعض المساعدات المادية، دون أن تتظافر جهود دول الاتحاد الأوربي للمساهمة في تنميته اقتصاديا واجتماعيا، وهو الأمر الذي اعرب عن ذلك العاهل المغربي محمد السادس، في حديث صحفي إذ قال:

"نحن لا نريد من أوربا أن تقدم لنا المساعدة ولا أن تفضل علينا بالصدقة. وكل ما نطلبه منها هو أن تعاملنا كشريك حقيقي. وما دام المغرب لم يلمس هذه الإرادة فسينتج عن ذلك نوع من القلق ومن ثم سيكون من الضروري بذل جهد إضافي من اجل اعتماد نظرة لعلاقاتنا تكون مغايرة. ففي كثير من الأحيان لازالت دول شمال حوض المتوسط عندما تنظر إلى دول الجنوب ترى فيها تهديدا محتملا لقد وقعت بالتأكيد أحداث يمكن أن تفسر قلق بلدان الشمال وساد بسبب ذلك سوء تفاهم طال أمده. ويتعين علينا أن نطمئن أوربا. فلا ينبغي أن ننسب أعمال العنف والإرهاب إلى مئات الآلاف من المغاربة الذين يعملون بسلام في أوربا. والواقع أن الغربيين يقعون بسهولة تحت تأثير هذا الحقد. وينبغي أن تزول هذه العقلية. وأعقد أننا جميعا في مرحلة إعادة التقويم" [54].

إن استعراض أوجه التعاون الأمني الأورو مغربي يبين بشكل جلى أن البعد الأمني يشكل موضوعا محوريا في العلاقات الثنائية بين المغرب وأوروبا. ورغم أهمية هذا التعاون للطرفين، فإنه على المغرب الخروج من موقع الشرطي أو الحارس المأجور للحدود الأوربية. بل ينبغي استحضار المصلحة الوطنية وما يخدم الأمن القومي المغربي، ويحقق للمغرب انفتاحا ودورا محوريا في هذا المجال المتوسطي اعتمادا على موقعه الاستراتيجي. أن التعاون مع الاتحاد الأوروبي رغم أهميته سيبقى المغربي في وضعية

([50]) سفيان تمسماني، "الوضع المتقدم: إطار جديد لعلاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي"، على الشابكة، موقع العلوم القانونية المتخصص:
http://www.marocdroit.com

([51]) اتفاقية الشراكة 1996، على الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية،
http://www.diplomatia.ma

([52]) طويل نسيمة، مرجع سابق، ص 219.

([53]) زغدار عبد الحق، "واقع وأفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، مجلة الفكر–العدد الثامن، ص 260.

([54]) الحديث الصحفي الذي خص به الملك محمد السادس مجلة تايم الأمريكية تاريخ 19 يونيو 2000، متوفر على الموقع الإلكتروني، البوابة الوطنية على الشابكة،
http://www.maroc.ma

حارس الحدود، وبهذا ينبغ التوجه إلى التعاون الشامل والمتكامل في اطار متوسطي أشمل [55]، وهو تعاون سيظل رهينا بمدى إرادة ورغبة الأطراف المتوسطية في التكتل لحل هذه المشاكل وتحقيق السلام والأمن المنشودين بحوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يعد إحدى فضاءات الصراع والتنافس الدولي.

خلاصة

يتميز المغرب بكونه دولة ذات تاريخ غني ومتنوع، ساهم في خلق بنية ثقافية متنوعة، وذات موقع جغرافي يتصل بثلاث قرات، ما جعل منه محطة تجسير للثقافات، وانعكس على بنيته الثقافية التي شربت من مشارب متنوعة، غير أن الحقبة الاستعمارية أثرت بشكل سلبي على مكانة المغرب في الساحة الدولية، وعلى دوره في المنطقة.

يعتبر المغرب من الدول القلائل التي حافظة على استمرارية تاريخية هامة رغم التحولات الدولية التي عصفت بكثير البلدان التاريخية، وخلقت واقع أخر لا صلة له مع الأصل التاريخي. ولقد حافظ المغرب على مسافة من الاستقلالية مع الدول الإسلامية في المشرق، منذ قيام الدولة الإدريسية، كما أن المغرب كان الاستثناء الذي نجى من القبضة العثمانية التي وقفت على حدوده الشرقية. زد على ذلك أنه في خضم مرحلة "الحماية" الاستعمارية حافظ المغرب على شخصيته الدولتية، على عكس ما كان عليه النمط الاستعماري للجزائر الذي اعتبرته فرنسا إقليما فرنسيا.

الاستمرارية التاريخية التي توفر عليها المغرب، تشمل مختلف المستويات، حتى المستوى النظام السياسي الذي يعتبر اقدم نظام ملكي في العالم. هذا المعطى التاريخي، ينبغي أن يتم استحضاره بشكل دائم، لمواجهة التحديات التي تلقي بها الجغرافيا، أن فهم واستحضار التاريخ يساعد على ادراك الجغرافيا.

أن الموقع الجيوسياسى الذي يتميز به المغرب، يحتاج ادركه إلى استحضار التاريخ وفهم دور المغرب في هذه المنطقة تاريخيا، والتهاون في فهم واستلهام هذا الدور يفقد المغرب قوته ويجعل موقعه المتميز محط أطماع، كما حصل أبان الحقبة الاستعمارية، وغياب الأدراك للمحيط الجيوسياسى، سيجعل المغرب محاصر ويفقد دوره التجسيري الأنفتاحي، ويجعله يلجأ إلى قرارات دفاعية "رد فعلية"، في غياب ادراك للمحيط وفهم للدور التاريخي، يساعد على رسم استراتيجيات الدور تعيد للمغرب مكانته.

إن المعطيات التاريخية التي أوردنها هي على سبيل المثال لا الحصر، فغيرها كثير مما ينبغي الاهتمام واعتباره كبنية فكرية، بصدد بناء استراتيجيات وطنية. أن المغرب لا يمكن له أن يستعيد مكانته إلا باستعادته لدوره، ولا يمكن أن يستعيد دوره دون أن ادراك دقيق لمحيطه، وفهم لتاريخيه.

التموقع الصحيح في ساحة التجاذب الدولي المعاصر، لا يمكن أن يتم دون استعادة الدور، وفي هذا الصدد فإن مقارنة بسيطة للنموذج التركي، الذي اجرى مراجعات جذرية، وأعاد ترتيب أولوياته الاستراتيجية، وعاد بكل ثقل إلى عمقه الاستراتيجي، ستكون مفيدة للمغرب، رغم اختلاف السياقات، فإن ما يهمنا هو الفهم والإدراك الدقيق الذي يساعد على إعادة ترتيب الأولويات، واستعادة الأدوار التاريخية المفقودة.

([55]) وهو ما عبر عنه الملك محمد السادس، في الخطاب الذي وجهة إلي الأمة بمناسبة الذكري العاشرة لاعتلائه العرش، طنجة 2009/07/31، بالقول: "ينبغي مواصلة الإسهام الجاد، في كسب الرهانات الجهوية الجديدة، ومن بينها تفعيل المبادرة الواعدة، للاتحاد من أجل المتوسط...".

إن التحولات التي حصلت في العقد الأخير في المناطق المحيطة بالمغرب، تتيح فرصة للمغرب لاستعادة دوره. عبر توظيف الروابط الدينية والثقافية للامساك بشروط الاستقرار في المناطق البرية القريبة، والعودة إلى العمق العربي "المترنح" والفاقد لقوى تقليدية كانت احدى أسباب تشرذمه عبر صراعات القيادة، هذا المحيط العربي الذي بات مسرح للعبث الخارجي، وقيادة دول "مغمورة" كقطر، هذا الواقع الذي يعيشه المحيط العربي يوفر الفرصة لدولة بحجم المغرب للقيام بدور هام وقيادي في ظل التراجع التنافس العربي، بسقوط أطروحة الممانعة والاعتدال، وكذلك بسبب العلاقات القوية مع قوى اقتصادية كبرى في الخليج التي يقلقها الدور القطري المتنامي، والتنافس الإيراني.

استغلال هذه الفرصة التاريخية، والعودة إلى العمق الاستراتيجي للمغرب (شمال أفريقيا – أفريقيا جنوب الصحراء – المحيط العربي الإسلامي)، سيجعل من المغرب الدولة الند والمنافس التي تستطيع الوقوف أمام طموحات القوى الغربية، وسيجعله في موقف قوي في مجال البحري خاصة في المجال المتوسطي الذي يعتبر مسرح تقليديا للتجاذب الدولي.

المراجع

الكتب

1. أمين هويدي: أزمة الخليج أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس (القاهرة: دار الشروق، ط 1، 1990)
2. حامد ربيع: نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط(القاهرة: دار الموقف العربي للصحافة والنشر، 1986، ط 1).
3. الحسن الثاني ملك المغرب: التحدي (الرباط: المطبعة الملكية 1983، ط 2).
4. حسن نافعة: مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).
5. سعيد خالد الحسن: التحرر العربي والنظام الدولي (في ضوء أعمال حلقة الرباط النقاشية الدولية حول التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003). الرباط: مؤسسة خالد الحسن، 2010.
6. عبد العال العبدوني: ظل العرش، سؤال الأمن القومي بالمغرب. الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2013.
7. كريم مصلوح: التعاون والتنافس في المتوسط. بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، 2013، ط 1.
8. محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربي بعد ازمه الخليج. الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، سنة 1992.
9. منير شفيق: التجزئة والدولة القطرية– قراءة استطلاعية (القاهرة: دار الشروق، 2001، ط 1).

أطروحات ورسائل جامعية

1. بيان العساف: انعكاسات الأمن المالي العربي علي الأمن القومي العربي دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعة 2005).

2. سعيد صديقي: صنع السياسة الخارجية المغربية (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، سنة 2002)

3. عادل مساوي: علاقة المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس–أكدال–؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2003/2002).

مقالات ودراسات.

1. إحسان الحافظي: "المغرب وإفريقيا... روابط الدين والسياسة والأمن" (جريدة الصباح، 25 مارس 2013).

2. خلف محمد الجراد: "الأمن القومي العربي والتحدي العلمي– التقني" (مجلة الفكر السياسي، دمشق، عدد 7، 1999).

3. زغدار عبد الحق: "واقع وأفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات" (مجلة المفكر، الجزائر، عدد 8).

4. سفيان تمسماني: "الوضع المتقدم: إطار جديد لعلاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي"، على الشابكة، موقع العلوم القانونية المتخصص، يوليوز 2012.

5. سليمان عبد الله الحربي: "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)" (المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 19، صيف 2008).

6. طويل نسيمة: "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على جنوب المتوسط" (مجلة المفكر، الجزائر، عدد 8، نوفمبر 2012).

7. لعجال أعجال محمد لمين: "معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك" (مجلة المفكر، الجزائر، عدد 5، مارس 2013).

8. محمد عوض الهزايمة: "العلاقة المتلازمة بين الأمن القومي العربي والتنمية" (بحث مقدم للمؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية حول اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، الرباط، 12-14/أيار/2003).

9. مصطفي علوي: "الثورات العربية وإشكاليات التعاون في مجالات الأمن غير التقليدي" (مجلة السياسية الدولية، عدد 186، أكتوبر 2011).